تحرير جنوب لبنان
وانعكاساته على مشاريع التسوية في الشرق الأوسط

الدكتورة أحلام بيضون

مقدمة

I – في الوقائع والمفاوضات

أولاً : مضمون مشاريع التسوية.

ثانياً : مخاطر التسوية السلمية.

II – في الحقوق العربية والوسائل الكفيلة باستعادتها

أولاً : أثر التحرير في عملية السلام بشكل عام.

ثانياً : السوق العربية المشتركة والتكامل الإقتصادي العربي.

خلاصة

مقدمة:

إن تحرير جنوب لبنان وأثره على مشاريع التسوية في الشرق الأوسط هو موضوع يطرح مسائل هامة متشابكة ومتفرعة بحيث لا يمكن الإلمام بكل أطرافها ببضع صفحات : فهو يقود أولاً إلى تحديد تعبير " الشرق الأوسط " الذي هو أساساً مفهوم جغرافي يتسع أو يضيق حسب ما يضاف إليه أو يختصر منه من بلدان تبعاً للرؤية الإستراتيجية للمسألة.

وبشكل عام الشرق الأوسط هو بالإضافة إلى الدول العربية: تركيا، إيران، قبرص، فلسطين وأحياناً أفغانستان. غير أن الأمم المتحدة ووسائل الإعلام قد درجت على استعمال تعبير الشرق الأوسط للدلالة على منطقة الصراع العربية-الإسرائيلي فيقال: " مسألة الشرق الأوسط " في وثائق الأمم المتحدة.

على كل حال مهما كان المقصود فإن الصراع العربي الإسرائيلي لا يؤثر فقط على الدول المعنية مباشرة بالصراع بل على منطقة الشرق الأوسط بشكل عام. ومن هذا المنطلق كانت المفاوضات العربية-الإسرائيلية تحتوي على مشاريع للمنطقة المذكورة بأكملها.

إن ما تقدم يبين لنا أهمية تحرير جنوب لبنان على عملية السلام في المنطقة بأكملها. فرغم الحدود المصطنعة التي فصل بها الإستعمار الجسد العربي حسب مصالحه، ورغم عمل الدول الكبرى خاصة الولايات المتحدة المتواصل لترسيخ التفرقة بين بلدان العالم العربي بشكل خاص، وبلدان منطقة الشرق الأوسط بشكل عام، فإن الترابط بين الشعوب العربية أمر لا يمكن القضاء عليه، والبلدان العربية تشكل وحدة جغرافية وبشرية ولغوية وتاريخية وانسانية حقيقية. إنطلاقاً من ذلك فإن كل ما يصيب احدى الدول العربية يؤثر عليها جميعاً.

والموضوع الثالث والذي يشكل المحور الذي تدور حوله الأسئلة هو موضوع السلام في المنطقة وكيف يمكن أن يتحقق؟ وما هي نظرة كل من الأطراف المعنية بهذا السلام ؟ وما هي الوسائل الكفيلة بتحقيقه ؟ هذه الأسئلة وغيرها سنحاول الإجابة عليها من خلال عنوانين اثنين.

-الأول يتناول الأهداف الإسرائيلية من خلال الوقائع والمفاوضات.
-الثاني يتناول الحقوق العربية والوسائل التي تؤدي لإستردادها وحمايتها.

I-في الوقائع والمفاوضات :

حرصاً منا على تجنب السرد التاريخي سنكتفي بالتذكير أن الكيان الإسرائيلي قد قام أساساً على قاعدة غير شرعية تتمثل بإغتصاب أرض الغير. وقادة إسرائيل الذي يعون هذا الأمر جيداً يحاولون معاندة المسلمات التاريخية التي أثبتت على مر العصور انتصار الشعوب واندحار المعتدين في كل بلاد العالم، لذلك فهم يلجؤون إلى إرهاب الشعوب العربية فيعتدون ويغتصبون الأراضي ويهجّرون الأهالي ويرتكبون الجرائم الجماعية والفردية. وليس أدل على ذلك مما يجري في الأراضي الفلسطينية من قتل يومي وتجريف للممتلكات.

أما قبولهم بالمفاوضات فهو لأنهم يطمعون من وراء ذلك، إلى إضفاء وجه شرعي على احتلالهم الفعلي وتكريس الأمر الواقع، هذا بالإضافة للبعد الإقتصادي للمفاوضات والذي تهدف إسرائيل من ورائه إلى الهيمنة الكاملة على منطقة الشرق الأوسط بأكملها في حال السلام.

وسنختصر البحث هنا باستعراض لمضمون الإتفاقيات (أولاً) ثم نحاول دراسة الواقع على ضوء ما هو حاصل فعلاً (ثانياً).

أولاً : مضمون مشاريع التسوية :

على الرغم من أن مشاريع التسوية قد أطلقت أساساً تحت شعار وضع حد للصراع العربي– الإسرائيلي وذلك بتحقيق السلام العادل والشامل لكل شعوب المنطقة حسب مقررات مدريد لعام ١٩٩١، وتنفيذ قرارات الأمم المتحدة خاصة ٢٤٢ و٣٣٨، فإن الإتفاقيات أتت لتكريس مكاسب إسرائيل وتحقيق أهدافها وإضفاء صفة قانونية عليها، فهي تؤكد على ثلاثة أمور هي:

١– انهاء حالة الحرب

٢– الإعتراف بدولة إسرائيل ضمن الحدود التي تعيّنها هي لنفسها

٣– إقامة مشروع إقتصادي تكون فيه لإسرائيل الهيمنة الكاملة على الموارد والأسواق في المنطقة.

-يظهرالهدفان الأول والثاني بوضوح في المعاهدة المصرية–الإسرائيلية لعام ١٩٧٩، والمعاهدة الإسرائيلية–الأردنية لعام ١٩٩٤، ومن خلال "إتفاق ١٧ أيار" لعام ١٩٨٣ الذي كان مقرراً له أن يلزم لبنان فأسقطه الشعب اللبناني.

وتنص هذه الإتفاقيات على إنهاء حالة الحرب وقيام علاقات دبلوماسية في إطار القانون الدولي. وتحدّ من جهة ثانية من سيادة الدول العربية على المناطق التي تنسحب منها القوات الإسرائيلية.

أما إتفاق "أوسلو" لعام ١٩٩٣ فقد شكل "إعلان مبادئ" بين إسرائيل ومنظمة التحرير الفلسطينية حيث إعترف بموجبه كل طرف بالآخر وتأسست السلطة المحلية الفلسطينية أو ما يسمى (الحكم الذاتي) وبدأت عملية إعادة الانتشار في غزّة والضفة الغربية، ثم إتفاقية عام ١٩٩٥ ثم الإعلان الثاني للمبادئ في واشنطن ١٩٩٥ ثم إتفاقية الخليل ١٩٩٧، وتلتها ما أصبح معروفا من اتفاقات بإشراف الولايات المتحدة.

أما المفاوضات الإسرائيلية–السورية فقد توقفت عملياً عام ١٩٩٧ عندما كشفت إسرائيل عن نواياها الحقيقية.

-بالنسبة للاهداف الإقتصادية فقد طرحت في مؤتمر موسكو عام ١٩٩٢ في المفاوضات المتعددة الأطراف فتمت مناقشة التعاون الإقليمي، والمياه والبيئة واللاجئين. وتوقفت المفاوضات من الناحية العملية مع وصول الليكود إلى السلطة. وتأكدت المشاريع الإقتصادية والسعي الدولي لتحقيقها في مبادرة منتدى دافوس الإقتصادي وعقد مؤتمر القمة الإقتصادية لدول الشرق الأوسط وشمال أفريقيا في الدار البيضاء عام ١٩٩٤، وفي عمان عام ١٩٩٥، وفي القاهرة عام ١٩٩٦، وفي الدوحة عام ١٩٩٧.

ثانياً : مخاطر التسوية السلمية :

إن التسويات السلمية تنتج مجموعة من المخاطر على البلدان العربية :

أولى هذه المخاطر وأكثرها أهمية هي أن الإتفاقيات تضفي صفة قانونية على ما تتضمنه، وتلزم الأطراف بتنفيذها. وهذا الخطر يتعدّى الأعمال العسكرية التي هي أعمال غير شرعية، ويمكن العمل على إزالة آثارها. هذا يعني أن الإتفاقيات تؤسس لتنازلات عربية عن الحقوق وإعترافاً لإسرائيل بالمقابل بما تغتصبه من هذه الحقوق.

ثاني هذه المخاطر يتمثل في شطر الصف العربي ووضع العقبات في طريق التضامن فيما بين الدول العربية التي تنقسم بين مؤيد للتسوية ومعارض لها. فقد أدّت المفاوضات ببعض البلدان العربية إلى التطبيع مع إسرائيل وإقامة علاقات إقتصادية ودبلوماسية معها كمصر والأردن وقطر وعمان وتونس وموريتانيا، في الوقت الذي كان فيه الشعبان اللبناني والفلسطيني يتعرضان لأبشع، وفي الوقت الذي لا تزال فيه إسرائيل تحتل الجولان والأراضي الفلسطينية واللبنانية.

الخطر الثالث ينتج عن الإيحاء بأن إسرائيل تريد السلام وتسعى له مما يشكل تضليلا للرأي الدولي والمحلي، ويتمكن الكيان الغاصب من الحصول على مساعدات ودعم غير محدود من قبل الولايات المتحدة والعالم الغربي، في المقابل تتعرّض البلدان العربية لضغوط مختلفة سياسية واقتصادية تدفعها للتنازل عن حقوقها.

الخطر الرابع يتمثل بالهيمنة الإقتصادية من خلال المشاريع الشرق أوسطية. إن منطقة الشرق الأوسط هي منطقة أطماع المستعمرين منذ بدأ التاريخ. لذلك فهي منطقة صراعات تستفرد فيها اليوم الولايات المتحدة الأميركية وتّتخذ من أمن إسرائيل وأحياناً من أمن بعض الدول في المنطقة ذريعة للتدخل عسكرياً أو فرض شروطها وإرباك خطط التسوية العادلة فيها.

وتبقى إسرائيل حالة خاصة حيث تعتبر موقعاً متقدماً للغرب في المنطقة، خاصة للولايات المتحدة مدعومة بصورة رئيسية من بريطانيا. وهكذا أجهضت الولايات المتحدة كل مشاريع القرارات الدولية التي كان من شأنها إدانة إسرائيل لإعتداءاتها المتكررة والفظيعة على البلدان العربية خاصة دول الجوار وفي مقدمتها فلسطين ولبنان وسوريا ...

إنطلاقاً من هنا فإن مشاريع التسوية السلمية تشتمل بشكل رئيسي على شروط من شأنها حفظ أمن إسرائيل واستقرارها، وإن كانت تعرّج على السلام العادل والشامل لكل دول المنطقة. وتشتمل على خطط عامة تتناول الإقتصاد والبيئة والتنمية والمياه (أنظر مؤتمر موسكو ١٩٩٣) والمشاريع الشرق أوسطية المرصودة للسلام تكفل لإسرائيل الهيمنة على أسواق المنطقة. هذه المشاريع قديمة بدأت مع تيودور هرتزل فيما سمّي (كومنولث شرق أوسطي) يكون فيه لإسرائيل موقع قيادي[١]. "والشرق الأوسط" بما هو بعد استراتيجي عسكري هو مفهوم بريطاني تبنته الولايات المتحدة بعد الحرب الثانية وهو يهدف إلى:
- إحلال مفهوم الشرق الأوسط محل مصطلح (الوطن العربي).
- دمج إسرائيل في المنطقة.
- توسيع بيكار المنطقة ليشمل دول الجوار بما فيها تركيا وإيران وأثيوبيا وأفغانستان إلا أن الثورة الإسلامية في إيران عام ١٩٧٩ غيّرت كثيراً في المعادلات، من هنا العداء المستشري ضد الجمهورية الإسلامية الإيرانية.

أما مشروع "السوق الشرق أوسطية" فقد طرح منذ زيارة السادات لإسرائيل عام ١٩٧٧ وسمي عندها: "مشروع مارشال الموسع للشرق الأوسط". وكان قيامه شرطاً لقبول إسرائيل بالتسوية السلمية (٢). لن ندخل في تفاصيل هذا المشروع بل نكتفي بالقول أنه يجعل من دول المنطقة أحجاماً إقتصادية تدور في فلك إسرائيل، ولكن أهم ما فيه هو خطة لتوطين الفلسطينيين في الدول المضيفة مقابل تعويضات تدفع لكل من الضيوف والمضيفين.

لقد كان البيان الذي صدر عن قمة بيروت العربية بمثابة صفعة للأحلام الإسرائيلية في هذا الخصوص وعقدت إجتماعات متعددة في واشنطن وباريس لبلورة المشروع الذي حاول شيمون بيريز تسويق فكرته عام ١٩٨٦ في كتابه " الشرق الأوسط الجديد " (٣). أما في الوطن العربي فكان وزير الزراعة المصرية ونائب رئيس مجلس الوزراء السابق والأمين العام للحزب الوطني المصري، أول عربي يدعو إلى قيام سوق شرق أوسطي، وذلك عام ١٩٩٣ (٤). ثم استضافت مصر مؤتمراً حول "التعاون الإقليمي والشرق الأوسط ومبادرة السلام"، حضره جامعيون من إسرائيل ومصر عام ١٩٩٣ (٥).

ويقوم مشروع السوق الشرق أوسطية على مبدأ تطبيع العلاقات التجارية بين العرب وإسرائيل تدريجياً، ثم يتلو ذلك تعاون إقتصادي مشترك، ثم تحرير التجارة الخارجية وإقرار حرية انتقال الأموال والأفراد

وصولاً إلى التكامل الإقليمي تحت شعار "السلام العادل". وقد سارت عدة دول عربية في هذه الطريق وأقامت مكاتب تبادل تجارية إسرائيلية فيها وتبادلت ممثلين مع الدول العربية.

كل ذلك يحصل في ظل أنظمة عربية لا توفر الحد الأدنى من التنمية والتطور لمواطنيها، وتترك ثرواتها في مصارف أجنبية، حيث تتمكن إسرائيل من الإستفادة منها عن طريق القروض بأحسن الشروط، هذا عدا مسألة النفط.

ورغم كل ما تقدم، فإن الدول العربية قد أعربت بمجملها، حتى سوريا ولبنان، عن تمسكها بالحل السلمي، شرط أن يكون عادلاً وشاملاً ومن شأنه إعادة الحقوق لأصحابها. وإذا كان الرئيس المصري أنور السادات هو أول من بادر إلى قبول التفاوض عام ١٩٧٧ فإن بيان القمة العربية في عام ١٩٩٦ قد أكّد تمسك الدول العربية بالتسوية من خلال الوسائل السلمية، ثم عادت القمم العربية عام ٢٠٠٠، ثم ٢٠٠١، ثم قمة بيروت الشهيرة عام ٢٠٠٢ وأكدت ذلك مجددا.

رغم كل ذلك فإن اسرائيل لم تنفك تؤكد من خلال الممارسه نواياها العدوانية التوسعية، واضعة حداً للعملية السلمية، حالما تقترب المفاوضات من المسائل الحساسة كقضية اللاجئين، وإقامة دولة فلسطينية مستقلة، وقضية القدس. والدولة العبرية رغم رفع شعارات السلام لم تنفك تشجع قدوم المهاجرين اليهود إلى المستوطنات في الأراضي الفلسطينية المحتلة، وتمنع الفلسطينيين من حق تقرير المصير، وتتمسك بمدينة القدس دون أن تقيم وزناً لتعهداتها. وقد أدّى تعنّت إسرائيل وعدوانيتها المستمرة إلى إنتفاضة الحجارة الأولى ثم إلى الإنتفاضة الثانية التي عرفت بإنتفاضة الأقصى. وللتهرّب من إلتزاماتها رفعت إسرائيل شعار "السلام مقابل السلام" أو "الأمن مقابل السلام" بدلاً من شعار "الأرض مقابل السلام" الذي تكرّسه القرارات الدولية خاصة ٢٤٢ و٣٣٨.
وهكذا فإن إسرائيل تتجاهل عمليات التسوية التي تؤسس لها مرجعية مدريد ولا تنفّذ إتفاقيات أوسلو والخليل التي تلزمها بإعادة الإنتشار على مراحل. وأخيراً لجأت الحكومة الصهيونية بقيادة شارون إلى إرتكاب جرائم إبادة جماعية وفردية منظمة ضد الشعب الفلسطيني وكوادره. ورغم أنها تظاهرت بقبول قرار لجنة ميتشل فإنها تهربت من تطبيق جوهره، وتركته حبراً على ورق من خلال رفضها إيقاف عملية إقامة المستوطنات التي نصّ عليها التقرير.

لقد بينت الوقائع بما لا يقبل الشك ما يلي:
١– أنه لا فرق بين اليمين واليسار في إسرائيل، فإن اختلف الطرفان على التفاصيل فهما لا يختلفان عى المبادئ والأهداف التي تتمثل في تكريس الإحتلال وإغتصاب الحقوق واللجوء إلى مختلف الوسائل من أجل تحقيق ذلك بما فيها جرائم الإبادة الجماعية.
٢– إن إسرائيل لا يمكنها إلى ما لا نهاية المماطلة ومحاولة كسب الوقت كما أن الدول العربية لا تستطيع الإستمرار في المراهنة على عملية التسوية السلمية وجدواها خوفاً من المواجهة.
٣ – إن إسرائيل رغم ما تقوم به ليست في وارد حرب شاملة لأنها ربما إكتفت بما لديها من أراضٍ، وما تريده هو تكريس إحتلال ما وضعت يدها عليه من خلال اللجوء إلى القوة، عن طريق المفاوضات. وهي تحاول أن تهيمن إقتصادياً على المنطقة من خلال المشاريع المطروحة بالنسبة لمنطقة الشرق الأوسط.
٤ – إن الدور الأميركي هو ذو أهمية كبيرة في التأثير في عملية التسوية أو المساهمة في إعادة التوتر وذلك تبعاً لما يكون عليه من حياد أو من دعم غير محدود للكيان الإسرائيلي.
٥ – إن مسألة تحرير الجنوب على يد المقاومة اللبنانية الوطنية الإسلامية قد أعاد طرح الأوراق من جديد وقد ساهم مساهمة مباشرة في إنتفاضة الأقصى الجديدة. من هنا كان لا بد لإسرائيل من أن تقوم بتجربة جديدة في لبنان، فقد تصورت أنه بإمكانها القضاء على حزب الله وإعادة الحال إلى ما كانت عليه من ضعف وهوان، فكانت حرب تموز عام ٢٠٠٦، حيث انتصر بواسل المقاومة. نتيجة لذلك ارتد

الكيان العدواني الصهيوني إلى غزة علّ نصرا ولو ضئيلا يمحو عنها عار الهزيمة في لبنان، فكان ما كان من تدمير، دون أن يسجل انتصارا، لذلك يتوقع بعض المحللون أن يقدم الكيان الإسرائيلي على العدوان من جديد.

II- في الحقوق العربية والوسائل الكفلية بإستعادتها:

في مقابل الواقع الذي تطرقنا إليه، هناك في الجهة الأخرى، شعوباً عربية تتمسك بحقوقها وإن كانت بعض حكوماتها قد دخلت لعبة التسوية أملاً منها بأن يكون ذلك مجدياً، وتأكيداً لرغبتها بالسلام. إلا أن المراوغة الإسرائيلية، وإستمرار عدوانها، والإنجاز التحريري الكبير للمقاومة اللبنانية قلب المسائل رأساً على عقب وجعل الدول العربية تعيد النظر بمواقفها، متمسكة بثوابتها القومية ومستفيدة من تجربة المقاومة في لبنان. وهذه المعطيات تقودنا: إلى إستعراض أثر تحرير جنوب لبنان على المسيرة السلمية في المنطقة (أولاً)، ثم ننتقل إلى مقاربة الخيارات المتوفرة أمام الدول العربية لمواجهة المشاريع الصهيونية، وأخطار العولمة، والمشاريع الشرق أوسطية بشكل عام (ثانياً).

أولاً : أثر التحرير في عملية السلام في المنطقة :

إن تحرير الجنوب على يد المقاومة الوطنية الإسلامية أكسب لبنان أهمية لا يمكن أن يستهان بها سواء على الصعيد الإقليمي أو الدولي:
فالتحرير لم يعد للبنان فقط سيادته وإحترامه الدولي بل تعدّى ذلك لأن يمنحه دوراً ريادياً في المنطقة وتجاه العالم. أما بالنسبة للدول العربية فالتأثير كان مباشراً وغير مباشر:
- غير مباشر لأن الحكومات العربية لم يعد بإمكانها أن تتذرّع بعدم جدوى الكفاح المسلح ضد العدو، وأن تعرّض مصالحها الوطنية والقومية للتنازل والمساومة في سبيل تسوية سلمية تصب حتماً في صالح إسرائيل.

- مباشر ويتشكل على صعيدين:
أ – عسكري: بداية لا بد من التذكير بأن للمقاومة اللبنانية الإسلامية بعدان: أحدهما وطني ويتمثل بالمسألة اللبنانية وتحرير الجنوب، والآخر قومي يتمثل بأن قضية فلسطين، وخاصة القدس، هي قضية مقدسة في مفهوم حزب الله واستراتيجيته، وهي غير قابلة للمساومة. إن تحرير جنوب لبنان لا يعني التخلّي عن المشاركة والتضامن لتحرير القدس والجولان، وتمكين الشعب الفلسطيني من إستعادة حقوقه المغتصبة. من هنا فإن إنتصار حزب الله بشكل خاص والمقاومة اللبنانية بشكل عام في جنوب لبنان قد منح لبنان موقعاً ريادياً توجيهياً متقدماً بالنسبة لحركة التحرّر الفلسطينية والعربية، ويعتبر هذا الإنتصار سبباً محرّضاً على إنبعاث انتفاضة الحجارة الفلسطينية الثانية عام ٢٠٠٢. وسواء شارك أو لم يشارك مباشرة، فحزب الله يعتبر الموجّه الأول والمثل الذي يقتدى به في مقاومة العدو بالنسبة للمقاومين الفلسطينيين. هذا ما أكّدته مختلف التصريحات من قبل قياديي المقاومة الفلسطينية، وأعلنته رايات حزب الله التي ترفرف في المظاهرات الفلسطينية. كما أكدته وتأكده أجهزة العدو الإعلامية والعسكرية. فعلى أثر كل عملية نوعية فلسطينية نسمع تصريحات من هنا وهناك بأنها جاءت مماثلة لعمليات حزب الله، أو أن حزب الله له يد في الإعداد لها.

ب – دبلوماسي: وهو يتمثل في موقف الحكومة اللبنانية بزعامة رئيس الجمهورية السابق إميل لحود الذي رفع لواء الثوابت اللبنانية التي تتضمن بوضوح شروط لصالح العرب بشكل عام، ولصالح لبنان وصالح الشعب الفلسطيني وسوريا بشكل خاص:
- شعار تلازم المسارين اللبناني والسوري، أقل ما فيه أنه يدافع عن الحق السوري في إستعادة الجولان، وأكثر ما فيه الدعوة إلى التضامن العربي والإحتذاء بالمثل اللبناني– السوري.
التسمك بحق لبنان بالمقاومة ودعمها بشتّى الوسائل، وإعتبارها السبيل الوحيد للتحرير.

- التمسك بحق الفلسطينيين بالعودة، أقل ما فيه تجنيب لبنان مشاكل جديدة يمكن أن تنشأ عن مشروع توطين الفلسطينيين، وأكثر ما فيه دعم حق العودة للاجئين الفلسطينيين والتعويض عليهم، ودعم حق تقرير المصير للشعب الفلسطيني داخل أرضه.
- التمسك بسلام عادل وكامل وشامل لكل دول المنطقة من شأنه إعادة الحقوق لأصحابها.
- التمسك بحق لبنان بإلزام إسرائيل بالتعويض عن جرائم الحرب وكل الجرائم الدولية التي إرتكبتها ضد الشعب اللبناني وكل الخسائر التي لحقت به من جراء الإعتداء موضحاً بذلك أن إندحارها ليس منّة منها بل هو واجب أجبرت على تنفيذه.
- التمسك بإعتبار أن القرار٤٢٥ لم ينفّذ بشكل كامل طالما أن هناك أرض لبنانية لا تزال تحت الإحتلال (مزارع شبعا)، وطالما أن هناك أسرى لبنانيين وعرب لا يزالون في معتقلات العدو، وهو بذلك إنما يظهر مدى التمسك بالحقوق الكاملة، وعدم إمكانية المساومة عليها مهما كلّف الأمر.

أما أثر المقاومة بالنسبة للجانب الإسرائيلي فهو لا يقل أهمية عن أثره السابق. فقد دفع قيادات إسرائيل إلى إعادة النظر باستراتيجيتها، وخلق البلبلة في صفوف الشعب والجهات الحاكمة. وقد أدى ذلك إلى هزيمتهم تموز في لبنان عام ٢٠٠٦، وهزيمتهم في غزة عام ٢٠٠٨.
- بالنسبة للمسألة الأولى فقد انقسم الشارع الإسرائيلي وظهرت فيه الحركات المنادية بوضع حد للإعتداء والدعوى إلى السلام يقابل ذلك في الجبهة الأخرى تيار المتطرفين الذين ينادون بإبادة الشعب الفلسطيني.
- بالنسبة للحكومات، فقد تبيّن عدم جدوى الأعمال العسكرية، وتعطّل دور الأسلحة الثقيلة في مواجهة أعمال العصابات المسلّحة التي لا يمكن للتكنولوجيا العسكرية المتطورة أن تطال أفرادها، الذين يتحركون بسرّية تامة في طبيعة حصينة، ويلجؤون إلى مخابئهم في الأودية والجبال، أو في البيوت التي تحتضنهم مدافعة عنهم بأرواحها. ربما كان ذلك هو ما دفع إسرائيل لأن ترمي بكل ثقلها في المعركة ضد الفلسطينيين، مستبقة تحوّل الحالة الفلسطينية إلى ما كان يشابهها في لبنان. لقد شنت إسرائيل حرب إبادة يومية ضد الشعب الفلسطيني وقياداته السياسية وكوادره العسكرية، وضد الزرع والماشية والحجارة الفلسطينية سواء المبنية منها أو المعدّة للمراشقة.

إلا أن مسألة غاية الأهمية تطرح اليوم نفسها على بساط البحث، وهي تتمثل بقضية الشعوب إذا صحّ التعبير، ليس الشعوب العربية فحسب بل أيضاً شعوب العالم وفهمهم لما يجري، وتحديد المعتدي والمعتدى عليه. كل ذلك بسبب التطور الذي أصاب وسائل الإعلام وإنفتاح الحدود، وما رأيناه من انتفاضة الشعوب العربية على أثر إقتحام شارون للمسجد الأقصى، وما تلى ذلك من مظاهرات تأييد للقضية الفلسطينية في شوارع "دوربن"، بمناسبة إنعقاد مؤتمر الأمم المتحدة لمناهضة العنصرية، وما تلى حرب تموز في لبنان والحرب ضد غزة من حملات تكافل وسفن معونة لكسر الحصار لهو خير دليل على ما أشرنا إليه. أما موقف الحكومات الرسمية، فلا بد أن يتبدل عاجلاً أم آجلاً، خاصة في البلدان التي تدّعي الديمقراطية.

ثانياً : السوق العربية المشتركة والتكامل الإقتصادي العربي :

كيف يمكن للدول العربية أن تواجه هذه الأخطار والمخططات في ظل العولمة بما فيها تحرير التجارة والتكتلات الإقتصادية والمخططات للهيمنة على المنطقة والإستعمار الإلكترولوجي الجديد. لا بد للحكومات أن تحاول النهوض بإقتصادها وتنمية مجتمعاتها والإستفادة من ثروتها على أكمل وجه. فالدول العربية هي دول غنية سواء بموقعها، أم بثرواتها الطبيعية، أم بعدد سكانها ونسبة الفتوة فيها، أم بطاقاتها العلمية. وأول ما يجب أن تبدأ به هو التكامل الإقتصادي العربي، وصولاً إلى سوق عربية مشتركة إن لم يكن إلى الوحدة الكاملة. إن ذلك لا يحصل إلا إذا أقتنعت الدول العربية بضرورة التعاون والتضامن وعملت من أجل ذلك. ولا يستقيم الأمر إلا إذا إتخذت قرارات هامة على صعيدين:

١– الصعيد الوطني: يجب على حكومات الدول العربية أن تعمل كل ما في وسعها للإستفادة من ثرواتها لتنمية إقتصادها والوصول إلى حد أدنى من الامن الغذائي المقبول والمستوى الثقافي والصحي والإجتماعي.
٢– الصعيد القومي: وذلك بتكثيف الجهود من قبل كل الحكومات العربية باتجاه التعاون والتكامل المشترك، والإتفاقيات التي تمت أخيراً بين مصر ولبنان والأردن وسوريا، هي خطوات مهمة على طريق التكامل العربي والأقليمي. ويجب على الدول العربية أن تقيم علاقات حسن جوار وتعاون مع دول منطقة الشرق الأوسط وإن ما تم مؤخرا من اتفاقيات بين سوريا وتركيا ولبنان وأيران له أهمية كبيرة سواء بالنسبة للتنمية أو لقوة الردع. ولا بد أخيرا للدول العربية من أن تحقق علاقاتها جيدة مع الإتحاد الأوروبي وأوروبا الشرقية والعالم الإسلامي والشرق الأقصى وبقية دول العالم بما يخدم مصالحها المشتركة. وباختصار أمام الدول العربية مواجهة تحديين كبيرين هما: تحدّي العولمة وتحدّي التنمية.

خلاصة:

١ – لا يمكن أن يقوم سلام في المنطقة إن لم يكن مبنياً على إعادة الحقوق لأصحابها أي سلام عادل وشامل لكل شعوب المنطقة.
٢ – يجب أن يوضع حد للأطماع الإسرائيلية وأن تلزم دولة إسرائيل بدفع تعويضات عن إعتداءاتها وجرائمها ضد دول المنطقة وشعوبها، خاصة لبنان والفلسطينين.
٣ – يجب على العرب أن يواجهوا العولمة بمزيد من التضامن والتعاون فيما بينهم، ومحاولة إستغلال ثرواتهم ومواردهم في سبيل تنمية بلادهم وتطوير شعوبهم عن طريق وضع الخطط التنموية، ومحاربة الفساد في الإدارات، وحماية الحرية والحقوق ضمن إطار من النظام والعدالة.
٤- يجب على العرب أن يتعاونوا ويتضامنوا مع دول الجوار خاصة إيران وتركيا، لما في ذلك من قوة مشتركة ومصالح مشتركة.
٥ – فيما يتعلق بلبنان يجب عليه حكومة وشعباً، كما إتخذ دوراً ريادياً في التحرير أن يكون مثلاً يحتذى به في وضعية السلام، بحيث يعالج الأمور الداخلية ضمن خطة تضمن القضاء على الفساد والطائفية، كما تتضمن النهوض بقطاعات البلاد التنموية. ويجب على الشعب اللبناني أن يساهم بشكل إيجابي، فيحتج بشكل موضوعي على عدم توفير الخدمات الأساسية له، ويطالب بوسائل سلمية باجراء الإصلاحات اللازمة، ووضع حد للفساد الإداري والقضائي والسياسي، ومحاسبة المسؤوليين عن هدر الأموال العامة، والحد من رواتب القائمين على السلطة، والتي تعتبر مرتفعة جداً بالنسبة لبلد نام لا يتمتع مواطنوه بالحد الأدنى من الخدمات الأساسية. ولا يمكن للشعب أن يقوم بذلك إلا إذا إنتظم في هيئات ضاغطة: كالنقابات والجمعيات ذات الأهداف الإنسانية، والأحزاب المنظمة على شاكلة ما هي عليه في البلدان المتقدمة.

هوامش:

١ – مذكرات تيودور هرتزل حول " الإتفاقيات العربية الإسرائيلية " راجع د. جوزف الخوري طوق. " الإتفاقيات العربية الإسرائيلية " ٧ أجزاء – دار نوبيليس. بيروت .١٩٩٧.
٢ – انظر محسن عواضة " الإستراتيجية الإسرائيلية لتطبيع العلاقات مع الدول العربية " مركز دراسات الوحدة العربية – سلسلة الثقافة القومية (١٦) ص : ٣٠ – ٣٥.
أيضاً " الإتحاد " ٣١ / ٥ / ٩٣، " المفاوضات الإقليمية المتعددة الأطراف ".
أيضاً: مارتن أنديك : " سياسة إدارة كلينتون حيال الشرق الأوسط " حول الدعم الأميركي للمشروع الشرق أوسطي السفير : ٢٥ / ٩ / ٩٣. أيضاً الحياة : ٢٨ / ٩ / ٩٧. " البنك الدولي يدرس عدداً من المشاريع المهمة لتسريع عملية الإندماج الإقليمي في الشرق الأوسط ".
أيضاً السفير : ٣٠ / ٩ / ٩٣، حول المشروع الفرنسي للمواصلات.
٣ – " الشرق الأوسط الجديد " شيمون بيريز ترجمة حلمي عبد الحفيظ. الأهلية للنشر والتوزيع، ١٩٩٤، ص : .١١٣
٤ – انظر هامش (٢)
٥ – استضافة مصر لمؤتمر حول الشرق الأوسط والتعاون الإقليمي عام ١٩٩٣. أنظر أمين علامي " المخاطر الإقتصادية لرفع المقاطعة العربية عن إسرائيل " الحياة : ٢٧ / ٧ / ٩٣.
التفاوت الإقتصادي بين البلدان العربية (المعتمدة على ٩٠ % من صادراتها على النفط) وإسرائيل التي تعتمد على المنتجات الإلكترونية.

الناتج العام الإسرائيلي يساوي ٢٠ % من مجمل ناتج منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا بينما لا يساوي سكانها سوى ٥٠ % من سكان المنطقة أنظر

-"UNDP Human Development report" 1997 N. Y Oxford University Press 1997.

المراجع:

- مجلة المستقبل العربي، مركز دراسات الوحدة العربية تصدر في بيروت
عدد ٢٥٢ – ٢ / ٢٠٠٠ ص : ٢٩ وما يلي (ص : ٢٤٤).
عدد ٢٥٨ – ٨ / ٢٠٠٠ (ص ٢٥٨) ، (ندوة)
عدد ٢٥٧ – ٧ / ٢٠٠٠ (حول الإنسحاب الإسرائيلي من لبنان) (ص ٧٢ – ١٥٨).
- مجلة "السياسة الدولية" تصدر عن مؤسسة الأهرام// :http عدد ١٣٣ يوليو ١٩٩٨ (ص ٣٤٠).
www.ahram.org.eg/siyassa
- "العرب وتحديات النظام العالمي" مجموعة من الباحثين، مركز دراسات الوحدة العربية بيروت، ١٩٩٩، (٣٣٩ص)، خاصة ص ١٥٧ وما يلي.
- "التحديات الشرق أوسطية" الجديدة والوطن العربي. ندوة فكرية، مجموعة باحثين، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت ١٩٩٤ (٤٠٥ص).
- "النظام الإقليمي العربي والدول الكبرى" د. فواز جرجس (٣٤٨ص). مركز دراسات الوحدة العربية بيروت ١٩٩٧.
- "العرب والعولمة". ندوة فكرية، مجموعة باحثين، مركز دراسات الوحدة العربية ١٩٩٨ (٥١٥ص)، خاصة ص ٢٨١ وما يلي.
- "العولمة والتنمية العربية" د. جلال أمين، مركز دراسات الوحدة العربية بيروت ١٩٩٩ (٢٠٠ص).
- "السياسة الأميركية تجاه العرب كيف تصنع ومن يصنعها" د. فواز جرجس. مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت ١٩٩٨. (١٨٤ص).
- "مستقبل الأمة العربية – التحديات والخيارات" التقرير النهائي لمشروع استشراق مستقبل الوطن العربي اشراف د. خير الدين حسيب، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت ١٩٨٨ (٥٧٤ ص).
- "العرب ودول الجوار الجغرافي" د. جوزف عبد المنعم سعيد. مركز دراسات الوحدة العربية بيروت ١٩٨٧. (٢٣٢ص)
- Le Monde en crise depuis 1973. J-ch. Romer Ellipses, 1997. p : 270
- "العرب وتحديات العلم والثقافة" انطوان زحلان. مركز دراسات الوحدة العربية بيروت ١٩٩٩ (٤٢٣ص).
- "انعكاسات التسوية على الإقتصاد اللبناني والنظام الإقليمي" تقرير المركز الإستشاري للدراسات والتوثيق، حزيران، ١٩٩٤.
- "حول يوميات هرتزل الكاملة". (هامش "١" ص ٧٨. المستقبل العربي عدد ٢٥٨ / ٨ / ٢٠٠٠). والإستراتيجية الصهيونية عبر السنين – كذلك الندوة التي إقامتها مؤسسة عبد الحميد شومان في عمان في أيار ١٩٩٨ حول "صراع القرن" أي الصراع العربي الإسرائيلي بين ١٨٩٧ وحتى وقتنا الحاضر.
- "النظام الإقتصادي الشرق أوسطي" ص ١٢٧ في "التحديات ...".
- "الدور الأميركي في مفاوضات السلام العربية – الإسرائيلية". ص ١٣٣ وما يلي في "السياسة الأميركية تجاه العرب ...".
- "د. جوزف الخوري طوق :
"الإتفاقيات العربية الإسرائيلية ..." ٧ أجزاء – دار نوبليس – بيروت – لبنان ١٩٩٧.
- Martine Gilbert, "Israel … A History", Duran, Duke University press, 1998.
- تاريخ إسرائيل واستراتيجيتها الأمنية والإقتصادية المتمثلة في التفوق على العرب باعتباره السبيل الوحيد لأمن وإستقرار المنطقة.
- الياهو بن اليسار "لا حروب أخرى" سفاريم ١٩٩٧ (ص ٢٨٨)، تعليق ياسر عبد الحكم الطنطاوي.
- بعض المسلمات التي قام عليها الكيان الصهيوني : أنظر "أسطورة الموساد" ناخمان بن يهودا و "الأساطير المؤسسة لإسرائيل" زيف سترنل ١٨ أبريل ١٩٩٨ (Economist).

-"UNDP Human Development report" 1997 N. Y Oxford University Press 1997.